

مناسكُ الصبيان [2]

توقفنا في الحلقة الماضية عند علامات البلوغ ونكمل ما وقفنا عليه من هذه الأحكام .

- في أعمال الحج :

مسألة :

في عقد الإحرام :

اتفق أهل العلم ممن قال بمشروعية الحج بالصبي على وجوب عقد الإحرام في بداية دخوله بالنسك ، مثله مثل غيره من البالغين .

مسألة :

في كيفية عقد إحرام الصبي :

فرق أهل العلم بين أن يكون الصبي مميزا أو غير مميز .

1- في إحرام المميز :

وقد اختلف أهل العلم في حقيقة التميز على قولين :
القول الأول : أن المميز هو الذي يفهم الخطاب ، قال النووي في المجموع (7/28) : الصواب في حقيقة الصبي المميز أنه الذي يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ونحو ذلك ، ولا ينضبط ذلك بسن مخصوص ، بل يختلف باختلاف الأفهام .أ.هـ .
وهذا مذهب المالكية وصوبه المرادوي في الإنصاف (3/19) .

القول الثاني : أن المميز من بلغ سبعا ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر...الحديث .

رواه أحمد ، وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند (6689) . وهذا الرأي عند جمهور الحنابلة .

وإحرام المميز يكون على فرعين :

1- في إحرامه بإذن الولي :

إذا كان الطفل مميزا فإنه يحرم بنفسه ، بإذن وليه ويصح إحرامه في قول عامة أهل العلم .

2- في إحرامه بغير إذن وليه :

أما حكم إحرام الصبي بغير إذن وليه فيه قولان ،

والصحيح أن إحرامه يتعقد بدون إذن الولي لأن له قصدا صحيحا فصح منه .

2 - في إحرام غير المميز :

الفرع الأول :

عقد الولي للإحرام عنه .

اتفق أهل العلم ممن قال بصحة الحج بالصبي على أن الصبي غير المميز لا يتعقد إحرامه بنفسه وإنما يحرم عنه وليه .

الفرع الثاني :

عقد الولي للإحرام في غيبة الصبي .

نقل النووي لأصحابه الشافعية وجهين في ذلك ،
والصحيح أنه لا يشترط ، لأن المقصود نية الولي ، وذلك يصح ويوجد في غيبة الولي .

الفرع الثالث :

شروط الولي الذي يصح منه الإحرام عن الصغير .

- هل من شرط الولي الذي يحرم عن الصغير ألا يكون قد أحرم لنفسه ؟

اختلف أهل العلم على قولين ، والصحيح أنه ليس بشرط فعلى هذا يصح أن يعقد الإحرام عنه سواء كان محرما ، أو حلالا ، ممن عليه حجة الإسلام ، أو كان قد حج عن نفسه .

مسألة :

هيئة الصبي حال الإحرام :

قال أهل العلم : فيغسله الولي عند إرادة الإحرام ، ويجرده عن المخيط ، ويلبسه الإزار والرداء ، والنعلين ، إن تأتى منه المشي ، ويطيبه ، وينظفه ، ويفعل ما يفعل الرجل ، ثم يحرم بإذن الولي إن كان مميزا ، وإلا أحرم عنه الولي كما سبق .
وذهب إلى هذا القول جمهور أهل العلم .

مسألة :

تأخير إحرام الصبي :

اختلف أهل العلم في حكم الصبي في التجريد وفي عقد الإحرام على قولين والصحيح ما ذهب إليه جمهور أهل العلم أن حكمه حكم الكبير ولا فرق ، لعد الدليل على الفرق .

مسألة :

تلبية الولي عن الصبي :

لقد ذكر الجمهور أن ما عجز عنه الصبي عمله الولي عنه .

فعلى هذا إن كان الصبي مميزا لبي عن نفسه ، وإن كان غير مميز لبي الولي عنه . ويشهد لهذا حديث جابر رضي الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان ، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم .

رواه الترمذي (927) بلفظ : فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان ، وقال : هذا حديث غريب . لانعرفه إلا من هذا الوجه .

ورواه ابن ماجه (3038) .

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (2/270) : فيه أشعث بن سوار وهو ضعيف .

- محظورات الإحرام للصبي :

مسألة :

في تجنيب الصبي محظورات الإحرام :

قال أهل العلم : ويلزم الولي تجنبيه ما يجتنبه الكبير من محظورات الإحرام من التطيب وتغطية الرأس للذكر وحلق الشعر ولبس المخيط وتقليم الأظافر ومباشرة النساء والجماع وعقد النكاح والصيد .

فإن كان الصبي أنثى فتجنب ما يجتنبه الرجل إلا في اللباس وتغطية الرأس وتزيد بمنعها من لبس القفازين والنقاب وأكد منه البرقع .

وإنما يجب تجنبيه ما يجتنبه الكبير فلأن الحج يصح له بحكم ما صح من النص وإذا صح له ترتبت أحكامه ومن أحكامه تجنب ما ذكر وهو لا يخاطب بخطاب تكليفي فوجب على الولي أن يجنبه ذلك كما وجب عليه تجنبيه سائر المحرمات في غير الحج .

مسألة :

حكم الفدية على الصبي :

إذا ارتكب الصبي شيئاً من محظورات الإحرام كأن غطى رأسه أو حلق شعراً أو باشر أو قتل صيداً فهل يلزمه في ذلك ما يلزم الكبير ؟

اختلف أهل العلم في ذلك على قولين والصحيح أنه لا يلزمه شيء في ارتكاب المحذور وهو قول الحنفية وابن حزم ومال إليه صاحب الفروع من الحنابلة .

مسألة :

في رفض الصبي للإحرام :
إذا أحرم الصبي بالحج أو العمرة فهل يلزمه إتمام ما أحرم به ؟
اختلف أهل العلم على قولين والصحيح عدم لزوم الماضي فيما أحرم به الصبي وذلك لأن الصبي ليس من أهل الالتزام ولأنه أرفق بالناس إذ قد يظن الولي أن الأحرام به سهل ثم يتبين له أن الأمر بخلاف ذلك .
وهذا قول الحنفية وابن حزم وصاحب الفروع من الحنابلة واختاره من المتأخرين محمد بن عثيمين حفظه الله .

مسألة :

في الوقوف بعرفة والمبيت في مزدلفة ومنى :
قال أهل العلم : ولا بد من وقوف الصبي في عرفات بلا خلاف سواء المميز وغيره وسواء أحضره الولي بنفسه أو غيره ولا يكفي حضور الولي عنه .

مسألة :

في وقت الدفع من مزدلفة ورمي جمرة العقبة :
اتفق أهل العلم على أن السنة تأخير الدفع من مزدلفة حتى يسفر .
واختلفوا في الوقت الذي يجوز فيه الدفع للأقوياء .
فإذا كان من الضعفة كالصبيان والنساء أو ممن مع هؤلاء أو أحدهم استحب له بلا خلاف بين أهل العلم التقدم والدفع قبل الناس ورمي جمرة العقبة .
الدليل :
عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس . وكانت امرأة ثبطة فأذن لها .
متفق عليه .
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة أهله .
متفق عليه .

- في رمي الجمار :

مسألة :

في تكليفه في رمي الجمار :
قال أهل العلم إذا قدر الطفل على أن يرمي بنفسه
أمره الولي به وإلا رمى عنه .

مسألة :

في صفة رمي الولي عنه :
قال أهل العلم : ويستحب أن يضع الحصى في يد الطفل
ثم يأخذ بيده ويرمي بالحصى وإلا فيأخذها من يده ثم
يرميها الولي .
ولو لم يضعها في بل رماها الولي ابتداءً جاز .

مسألة :

في بداية الولي في رميه عن نفسه :
قال أهل العلم : وعلى الولي أن يبدأ في رميه عن نفسه
فإذا رمى ونوى عن نفسه أو أطلق وقع عن نفسه .

مسألة :

في رمي الولي عنه وعن الصبي بحصتين معا :
اختلف أهل العلم في حكم رمي الولي عنه وعن الصبي
بحصتين معا على قولين والراجح ما ذهب إليه الجمهور
أنه لا يجزىء عنهما .

تمت

رابط الموضوع

<http://alsaha.fares.net/sahat?14@120.i6HLaabPTiG^0@.ef09d2e>

عبد الله زقيل

zugailam@yahoo.com